

مرسوم سلطانى
رقم ٨٣ / ٢٠٠٢
بإصدار قانون البعثات والمنح والإعانت الدراسية

سلطان عمان .

نحن قابوس بن سعيد

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١ / ٩٦ ،
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨ / ٨٠ وتعديلاته ،
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٥٢ / ٨٤
وتعديلاتها ،
وعلى قانون البعثات والإعانت الدراسية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٣ / ٨٥
وتعديلاته ،
وببناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

- مادة (١) : يعمل في شأن البعثات والمنح والإعانت الدراسية بأحكام القانون المرافق .
مادة (٢) : يصدر وزير التعليم العالي اللائحة التنفيذية لقانون المرافق وإلى حين صدورها يستمر العمل باللائحة الحالية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .
مادة (٣) : يلغى المرسوم السلطاني رقم ١٣ / ٨٥ المشار إليه وكل ما يتعارض مع القانون المرافق .
مادة (٤) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في : ٢٣ من جمادى الثانية سنة ١٤٢٣ هـ
الموافق : ١ من سبتمبر سنة ٢٠٠٢ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٧٢٧)
الصادرة في ١٥/٩/٢٠٠٢ م

قانون البعثات والمنح والإعانت الدراسية

الفصل الأول

تعريفات وأحكام عامة

مادة (١) : في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية، المعنى المحدد

فريئ كل منها ما لم يقتضي سياق النص معنى آخر :

- **الوزارة :** وزارة التعليم العالي .

- **الوزير :** وزير التعليم العالي .

- **اللجنة :** لجنة البعثات بوزارة التعليم العالي .

- **التعليم دون الجامعي :** دراسة تلي الشانوية العامة أو ما يعادلها لا تقل

مدىتها عن سنة دراسية ، ولا يمنح الدارس بعدها

شهادة جامعية .

- **التعليم الجامعي :** دراسة للحصول على شهادة جامعية تلي الشانوية

ال العامة أو ما يعادلها مدىتها أربع سنوات دراسية أو

ما يساويها بنظام الساعات المعتمدة، ويجوز أن

تكون المدة ثلاثة سنوات دراسية إذا كانت

مسبقة بدراسة تمهيدية بعد الحصول على

الشانوية العامة أو ما يعادلها .

- **الدراسات العليا :** دراسة للحصول على درجة علمية أعلى من

الشهادة الجامعية .

- **البعثة الدراسية :** الدراسة داخل أو خارج السلطنة على نفقة الحكومة

للحصول على مؤهل في التعليم دون الجامعي أو

الجامعي أو درجة علمية في الدراسات العليا .

- **المنحة الدراسية** : النفقات و المزايا المادية المقدمة من أي جهة حكومية أو غير حكومية وطنية كانت أو أجنبية أو هيئة دولية بفرض حصول المؤهل على مؤهل في التعليم دون الجامعي أو الجامعي أو درجة علمية في الدراسات العليا من داخل السلطنة أو خارجها .

- **المبهـوث** : من توفره الحكومة على نفقتها في بعثة دراسية داخل أو خارج السلطنة .

- **الموفـد** : من يوفـد في بعثة أو منحة أو إجازة دراسية طبقاً لأحكام هذا القانون .

- **الإعـانـة الـدرـاسـيـة** : المساعدة المادية التي تقدمها الـوزـارـة للـدارـسـين على نفـقـتـهـم في مراـحلـ التـعلـيم دونـ الجـامـعـيـ والـجـامـعـيـ والـدرـاسـاتـ العـلـيـاـ .

- **الإـجازـة الـدرـاسـيـة** : موافـقةـ جـهةـ العـمـلـ علىـ تـفـرـغـ الموـظـفـ لـلـدـرـاسـةـ للـحـصـولـ عـلـىـ مؤـهـلـ فـيـ التـعلـيمـ دونـ الجـامـعـيـ أوـ الجـامـعـيـ أوـ الـدرـاسـاتـ العـلـيـاـ .

مادة (٢) : تسـرىـ أحـكـامـ هـذـاـ القـانـونـ عـلـىـ الـبعـثـاتـ الـدـرـاسـيـةـ الدـاخـلـيـةـ أوـ الـخـارـجـيـةـ وـعـلـىـ الـمنـحـ وـالـإـعـانـاتـ الـدـرـاسـيـةـ .

ولا تسـرىـ عـلـىـ المـهـامـ وـالـدـورـاتـ وـالـدـرـاسـاتـ التـىـ تـهـدـفـ إـلـىـ تـأـهـيلـ المـوـظـفـينـ بـوـحدـاتـ الـجـهـازـ الـإـدـارـيـ لـلـدـوـلـةـ وـرـفـعـ كـفـاءـتـهـمـ الـوـظـيفـيـةـ،ـ وـلاـ تـؤـدـىـ إـلـىـ الـحـصـولـ عـلـىـ مؤـهـلـ فـيـ التـعلـيمـ دونـ الجـامـعـيـ أوـ الجـامـعـيـ أوـ درـجـةـ عـلـمـيـةـ فـيـ الـدرـاسـاتـ العـلـيـاـ،ـ كـمـاـ لاـ تـسـرىـ عـلـىـ حـالـاتـ إـيـفـادـ المـوـظـفـينـ لـلـدـرـاسـةـ بـالـمـعـاهـدـ التـابـعـةـ لـلـوـحدـاتـ الـحـكـومـيـةـ التـىـ يـعـمـلـونـ بـهـاـ .

مادة (٣) : يجوز أن تتضمن البعثة الدراسية الخارجية أو الداخلية دراسة لفترة معينة داخل أو خارج السلطنة.

مادة (٤) : يجوز لوحدات الجهاز الإداري للدولة أن توفر موظفيها في بعثات دراسية على نفقتها بعد موافقة الوزارة.

وتتولى وزارة الخدمة المدنية اختيار من يتقرر إيفادهم في بعثات دراسية على نفقة الوزارة من الموظفين الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية، الذين ترشحهم الوحدات الحكومية التي يعملون بها.

وفي جميع الأحوال يجب أن تتوافر في شأن المبعوث والموفد الشروط المقررة بهذا القانون، وتلتزم وحدات الجهاز الإداري للدولة بإخطار وزارة الخدمة المدنية بحالات إيفاد الموظفين في البعثات الدراسية.

مادة (٥) : تشكل اللجنة برئاسة وكيل الوزارة وعضوية كل من :

مدير عام المديرية العامة للبعثات بالوزارة نائباً للرئيس
مدير عام المديرية العامة للشؤون الإدارية والمالية بالوزارة
ممثل لوزارة الخدمة المدنية بدرجة مدير عام
ممثل لوزارة المالية بدرجة مدير عام
ممثل أكاديمي من جامعة السلطان قابوس
~~مدير دائرة القوانين~~ بالوزارة
~~مدير دائرة البعثات~~ بالوزارة عضواً ومقرراً
وتعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية كل شهرين، ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا إذا حضره ثلثا عدد الأعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

ويجوز لرئيس اللجنة دعوتها للانعقاد متى اقتضت المصلحة العامة ذلك على أن تكون الدعوة للجتماع قبل عقده بأسبوع على الأقل.

وللجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها من ترى الاستعانا بهم من ذوى الخبرة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه رئيس الجلسة .

مادة (٦) : تختص اللجنة بما يأتي :

أ - المشاركة فى رسم سياسة البعثات و تحظيطها و تحديد الغاية منها فى ضوء احتياجات السلطنة بالتنسيق مع الجهات المعنية .

ب- تحديد أعداد البعثات الدراسية التى على نفقة الوزارة فى ضوء الاعتمادات المالية المتاحة و تحديد تخصصات المبعوثين والبلاد التى يوفدون إليها .

ج - اختيار أنساب المرشحين من طالبى البعثات الدراسية من غير الموظفين وفقاً لضوابط وأحكام هذا القانون .

د - تحديد مدة البعثة الدراسية بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر للدراسة بالمؤسسة التعليمية التى يلتحق بها المبعوث .

ه - اقتراح المخصصات الشهرية والبدلات للمبعوثين والإعانات الدراسية لغيرهم من الدارسين الخاضعين لإشراف الوزارة واقتراح تعديلهما .

و - البت فى الطلبات المقدمة من المبعوثين لغير التخصص ، ويشرط لذلك موافقة جهة العمل إن كان المبعوث موظفاً .

ز - البت في طلبات تجديد البعثة أو وقف مدة سريانها أو تغيير بلد الدراسة طبقاً للضوابط المقررة بهذا القانون .

ح - دراسة تقارير الملحقيات الثقافية وجهات الإشراف الأخرى وتوصياتها بشأن المبعوثين واتخاذ ما يلزم بشأنها .

ط - دراسة المقترنات بشأن تقديم الإعانات الدراسية ورفع التوصيات اللازمة للوزير .

ى - بحث ودراسة الموضوعات الأخرى المماثلة التي تحال إليها من الوزير .

مادة (٧) : لكل ذي مصلحة التظلم للوزير من قرارات اللجنة خلال ثلاثة أيام من تاريخ علمه بالقرار أو إخطاره به بموجب كتاب مسجل .

ويجب البت في التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمها، وذلك كله وفقاً للشروط والضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويعتبر مضي هذه المدة دون رد بمثابة رفض للتظلم .

مادة (٨) : للوزير بناء على توصية اللجنة ، الموافقة على طلبات ذوى الخبرة الذين يرغبون في الدراسة بمرحلة التعليم الجامعى والدراسات العليا ، بشرط تقديم ما يفيد القبول بإحدى الجامعات المعترف بها من قبل الوزارة وموافقة جهة العمل على الالتحاق بالدراسة المطلوبة .

مادة (٩) : تقدم الوزارات والوحدات الحكومية سنوياً اقتراحاتها عن احتياجاتها من البعثات في السنة المالية الجديدة مشفوعة ببيان تفصيلي عن كل بعثة وشخصيتها والغرض منها ومدى الحاجة إليها إلى المديرية العامة للبعثات بالوزارة التي تتولى عرضها على اللجنة لدراستها ، وأخذها في الاعتبار عند المشاركة في رسم سياسة البعثات الدراسية وتحديد أعدادها المطلوبة سنوياً .

الفصل الثاني

البعثات الدراسية

مادة (١٠) : يشترط بصفة عامة في طالب البعثة أن يكون عماني الجنسية حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وأن يكون لائقاً صحيحاً.

مادة (١١) : بالإضافة للشروط المنصوص عليها بالمادة السابقة يجب أن يكون المرشح للبعثة الدراسية لغير الموظفين حاصلاً على الشانوية العامة أو ما يعادلها بنسبة نجاح لا تقل عن ٧٥٪ وآلا يزيد عمره في أول أكتوبر التالي لترشيحه على خمسة وعشرين عاماً وعند التزاحم تكون الأولوية للأعلى في مجموع الدرجات وتفضل عند التساوى التخصصات العلمية .

مادة (١٢) : مع عدم الإخلال بما هو متبع بالجهات ذات النظم الوظيفية الخاصة وما ورد بأحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وبالمادة (١٠) من هذا القانون يشترط في الموظف الذى يوفد فى بعثة دراسية ما يأتى :
أ - آلا تقل نسبة نجاحه فى الشانوية العامة أو ما يعادلها عن ٦٠٪ بالنسبة للدراسة بالتعليم دون الجامعى ، وعن ٦٥٪ بالنسبة للدراسة بالتعليم الجامعى .

ويعفى من هذه النسبة من حصل بعد الشانوية العامة أو ما يعادلها على دبلوم معترف به من قبل الوزارة يكون التخصص فيه مرتبطة بالدراسة المرفدة إليها .

ب - أن يكون المؤهل الجامعى الحاصل عليه بتقدير جيد على الأقل في حالة الإيفاد للدراسات العليا .

- ج - ألا يزيد عمره على (٣٥) سنة ميلادية بالنسبة لمرحلة الدراسة بالتعليم دون الجامعي والجامعي وعلى (٤٥) سنة ميلادية بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا وذلك في أول أكتوبر التالي لترشحه للبعثة .
- د - أن يكون قد أمضى مدة خدمة فعلية لا تقل عن سنتين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ، وأن يتم ترشيحه من قبل الوحدة التي يعمل بها للقيام بدراسات ذات صلة بطبيعة عمله .

هـ - ألا تقل كفایته في السنين الأخيرتين عن جيد جداً .

ويجوز مجلس الوزراء للأسباب التي يقدرها ، الاستثناء من نسبتي النجاح المنصوص عليهما بالفقرة (أ) .

وللوزير بناءً على توصية وزارة الخدمة المدنية أو جهة عمل الموظف الاستثناء من شرط تقدیر المؤهل الجامعي ومن شرط السن المنصوص عليهما بالفقرتين (ب ، ج) وله بناءً على توصية ذات الجهات تخفيض مدة الخدمة المنصوص عليها بالفقرة (د) بحيث لا تقل عن سنة .

الفصل الثالث

المنح والإجازات الدراسية

مادة (١٣) : فيما عدا المنح الدراسية المقدمة من مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة ، لا يجوز لأى فرد أو وحدة حكومية قبول أية منحة دراسية إلا بعد إخطار الوزارة ، التي لها أن تعترض على قبول المنحة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الإخطار إليها ، ويعتبر مضى هذه المدة دون اعتراض من الوزارة بمثابة موافقة على قبول المنحة الدراسية .

مادة (١٤) : يكون منح موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة إجازات دراسية طبقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها بالنظم الوظيفية التي تسرى في شأنهم، ولا يجوز تمديد الإجازة المشار إليها إلا بعد استطلاع رأى الوزارة .

الفصل الرابع

حقوق الموظفين والتزاماتهم

مادة (١٥) : تحدد اللائحة التنفيذية للقانون مقدار المخصصات الشهرية للمبعوثين والبدلات المقررة لهم حسب بلدان دراستهم وتنظم قواعد وإجراءات صرف هذه المخصصات .

مادة (١٦) : تتولى الوزارة الإشراف على الموظفين وعلى الطلبة العمانيين الدارسين على نفقتهم بالخارج من خلال أجهزتها الخدمة ولها بعد الاتفاق مع وزارة الخارجية أن تعهد بالإشراف على المذكورين إلى موظفين مختصين بالسفارات أو القنصليات العمانية في البلاد التي لا يوجد بها ملحقيات ثقافية .

مادة (١٧) : مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة، يتولى المحققون الثقافيون ومساعدوهم تقديم الرعاية اللازمة للمبعوثين والدارسين على نفقتهم الخاصة، ومساعدتهم في حل المشاكل التي تواجههم تحت رعاية رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالخارج .

مادة (١٨) : تحسب مدة الدراسة التي يمضيها الموظف الموفد سواء كانت داخل البلاد أو خارجها ضمن مدة خدمته .

مادة (١٩) : على الموفد أن ينهى دراسته في المدة المقررة وأن يواكب على حضور الدراسة والتدريبات العملية المرتبطة بها وأن يكون محمود السيرة محافظاً على سمعة بلاده وأن يحترم تقاليد البلاد التي يوفد إليها .

مادة (٢٠) : للجنة أن تقرر صرف مكافأة للموفد في البعثة الدراسية الذي ينهى دراسته بنجاح قبل نهاية المدة المقررة لها بستة أشهر على الأقل، على الا تتجاوز قيمة المكافأة نصف مجموع ما كان سيتقاضاه في المدة الباقية من البعثة لورانتهت بعثته في ميعادها المحدد .

مادة (٢١) : يجب ألا يباشر الموفد عملاً يؤثر سلباً في سير دراسته أو نشاطاً يتعارض معها ، ويحظر عليه استبدال الجامعة الموفد إليها أو تغيير التخصص إلا بعد موافقة اللجنة .

مادة (٢٢) : للجنة الموافقة على طلب المبعوث تغيير الجامعة أو بلد الدراسة أو نوع التخصص في الحالات الآتية :

- ١- إذا ألغى القسم أو المادة التي تخصص فيها المبعوث .
- ٢- إذا ثبت أن المبعوث لا يمكنه تحمل الظروف المعيشية أو البيئية في بلد الدراسة وفقاً للتقارير المعتمدة من جهات الإشراف المحددة في المادة (١٦) .
- ٣- إذا أصبح المبعوث غير آمن على نفسه .

مادة (٢٣) : للجنة وقف سريان مدة البعثة الدراسية أو مدتها بحسب الأحوال في الحالات الآتية :

- ١- إذا لم يتمكن المبعوث من الالتحاق بالدراسة في الموعد المحدد لذلك .
- ٢- إذا طلب المبعوث ذلك لظروف مرضية أو اجتماعية تمنعه من الاستمرار في الدراسة .
- ٣- إذا وافقت اللجنة على طلب المبعوث بتغيير الجامعة أو بلد الدراسة أو نوع التخصص واقتضى التغيير مد مدة البعثة الدراسية .
- ٤- إذا استدعى المبعوث من قبل جهة عمله حاجة ملحة .

مادة (٢٤) : على اللجنة أن تقرر إنهاء بعثة أو منحة الموفد في الحالات الآتية :

- ١- إذا فقد كل أو بعض الشروط اللازم توافرها لإيفاده طبقاً لهذا القانون.
- ٢- إذا ثبت أنه أساء مجتمعه أو لوطنه أو حكومته.
- ٣- إذا أخل بالالتزامات المنصوص عليها بالمادة (٢١) ، بشرط استمراره في مباشرة العمل أو النشاط رغم إنذاره بمعرفة اللجنة.

ولللجنة أن تقرر إنهاء بعثة أو منحة الموفد في الحالتين الآتىين :

- ١- إذا تخلف عن البعثة أو المنحة الدراسية أو أجل إجراءاتها عن المواعيد التي تحددها الوزارة.

- ٢- إذا رسب سنتين دراسيتين متتاليتين ، أو تجاوز المدة الكلية المحددة للانتهاء من الدراسة .

ولللجنة في جميع الحالات السابقة أن توصى جهة العمل بقطع الإجازة الدراسية .

مادة (٢٥) : يلتزم الموظف المبعوث الذي تقرر اللجنة إنهاء بعثته بسداد قيمة ما صرف له من مخصصات وبدلات وتتولى الوحدة التي يعمل بها استرداد النفقات المشار إليها .

وللوزير بناء على توصية اللجنة الإعفاء من هذا الالتزام بعد موافقة وزارة المالية .

مادة (٢٦) : يلتزم الموظف الموفد بالعودة إلى الوطن و مباشرة العمل خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ إنهاء الدراسة .

مادة (٢٧) : يلتزم الموظف المبعوث الحاصل على الدراسات العليا بخدمة الجهة التي

يعمل بها مدة لا تقل عن سنة مقابل كل سنة من سنوات بعثته للدراسات العليا وإلا التزم برد جميع ما أنفق عليه خلال مدة البعثة الدراسية .
ومجلس الخدمة المدنية الإعفاء من الالتزام المشار إليه بعد موافقة جهة عمل الموظف وزارة المالية .

الفصل الخامس

الإعانات الدراسية

مادة (٢٨) : تتولى الوزارة تيسير مهمة العمانيين الراغبين في القيام بدراسات تنطبق عليها أحكام هذا القانون على نفقتهم الخاصة أو على نفقة جهة أخرى غير حكومية والإشراف عليهم على النحو المقرر بالنسبة لأعضاء البعثات الدراسية .

مادة (٢٩) : للوزير بناء على توصية اللجنة منح الدارسين على نفقتهم داخل السلطنة أو خارجها الخاضعين لإشراف الوزارة إعانة دراسية عند توافر الاعتماد المالي الشخصي لذلك وفقاً للشروط والضوابط الآتية :

- ١- أن يكون الدارس عماني الجنسية .
- ٢- أن يكون مقيداً بإحدى الجامعات أو المؤسسات العلمية المعترف بها من قبل الوزارة .
- ٣- أن يكون حسن السمعة والأخلاق .

وتعطى الأولوية للدارسين بالمراحل النهائية ثم السنوات الأحدث على الترتيب وفي حالة التساوى تكون الأولوية للدارسين بالتخصصات العلمية .

وتحدد اللائحة التنفيذية مقدار الإعانات الدراسية .

مادة (٣٠) : للوزير بناء على توصية اللجنة وقف الإعانة الدراسية في الحالات الآتية :

- ١- إذا تخلف أحد شروط منحها .
- ٢- إذا رسب الدارس في دراسته بغير عذر مقبول .
- ٣- إذا فصل الدارس من الجامعة أو المؤسسة العلمية أو انقطع عن الدراسة بغير عذر مقبول .

ولصاحب الشأن التظلم من القرار للوزير خلال شهر من تاريخ علمه بوقف الإعانة أو إخطاره بذلك بمحض كتاب مسجل .

ويجب ابتدأ التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمها ، ويعتبر مضى هذه المدة دون رد بثابة رفض للتظلم .